أثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح

ط.د/ بوضياف ياسين *
مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة
جامعة الشلف- الجزائر
أ.د/ نوري منير **
جامعة الشلف- الجزائر

Abstract:
Algeria In the context of a shift towards a market economy and directing economic liberalization has sought to integrate into the global economy, and not to stay in isolation from global economic developments and popped it through dialogue, which was initiated by the EC which resulted after a series of negotiations for the signing of the partnership agreement on 22 April 2002, to enter into force in September 2005, which allows progressive liberalization of foreign trade with EU countries. This is what makes incumbent on the Algerian state to reconsider its economic policy and in line with the requirements of economic globalization.
Key words: the Euro-Algerian, the Algerian economy, foreign trade, economic globalization

المقدمة:

لقد أدي تنامي العولمة الاقتصادية إلى وجوب إقامة تكتل إقليمي في حوض المتوسط من أجل السيطرة على المنطقة المتوسط وذلك بوضع سياسات ومبادرات أوروبية بدرجة أولى هدفها إقامة توازن في المنطقة وفتح أبواب التجارة الخارجية لمنتجاتها من أجل توسيع دائرة الاستثمار خارج أوروبا وكسب طرف جنوب المتوسط ، لذا أخذت عدة آليات من أجل تعاون وشراكة كآلية والتي على أساسها تصد الدول القوية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين من

* طالب دكتوراه ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، مايل: yassinepo@yahoo.com
** أستاذ التعليم العالي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، مايل: nourimounir@gmail.com

الاستغلال المنطقة جنوب المتوسط. حيث تم الإعلان عن مؤتمر برشلونة الذي عقده الاتحاد الأوربي في نوفمبر 1995 وتم الخروج بالإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستمرة تضمن أمن واستقرار منطقة المتوسط ، وقد مكن هذا المؤتمر الطرفين من تحديد إطار عام للشراكة ، يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين المنطقة ، كما عملت على تحديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ، وباقي الدول المتوسطية.

وإن الجزائر كغيرها من البلدان وفي إطار تحولها نحو اقتصاد السوق وتوجهها لتحرير الاقتصادي الذي أقره دستور 1989 ،سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي ، وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية ، ويبرز ذلك من خلال الحوار الذي بادرت به مع المجموعة الأوربية والذي انتهي بعدة مفاوضات لتوسيع الشراكة الأورو متوسطية في سنة 2002 ولتدخل حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

ومنه نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدي أثرت الشراكة الأورومتوسطية على الإصلاح الاقتصادي في الجزائري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

– تمثل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية فضاء اقتصادي وسياسي يمكن الأطراف من توسيع معاملاتهم التجارية ، وتزيد من تأمين اقتصادية عن طريق التكامل بين دول الضفتين.

– تتيح اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية للجزائر فرصا أكبر لزيادة صادراتها اتجاه دول الاتحاد الأوروبي

– يتوقف نجاح اتفاقية الشراكة على مجموعة الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة الجزائرية والتي ستساعد على استغلال الفرص المتاحة ومواجهة التحديات التي تفرضها الشراكة.

وقد تم تقسيم الدراسة كما يلي:

المحور الأول: السياق التاريخي للشراكة الأورو-متوسطية:

إن لأهمية منطقة المتوسط بشكل عام ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص أهمية بالغة ، حيث اهتمت دول الاتحاد الأوربي بها من خلال إجراءات وسياسات باختلاف التسميات (شراكة ، تعاون ، تبادل ،...)، حيث قدم الاتحاد الأوروبي سياسات لتطوير التعاون الذي شهد نموا تصاعديا من أجل التنمية تحت اسم الشراكة الأورو متوسطية ، بهدف الاشتراك في منطقة السلام والأمن الجنوب المتوسط وتحرير التجارة الخارجية. وذلك قصد توسيع نفوذها على جميع الأصعدة لاسيما الاقتصادي والسياسي من أجل تعزيز قدراتها التنافسية مع القوي الأخرى

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والوقوف في وجه المشاكل التي تأتيها من القارة الإفريقية.

1. مفهوم الشراكة: من الصعب إعطاء مفهوم للشراكة نظرا لحداثة المصطلح وقلة الدراسات التي تناولته ، رغم ذلك هناك محاولات من بعض الأساتذة مثل الأستاذ GEANTOUSCOZ في كتابه " مناقشة العقود الدولية" حيث عرف الشراكة على أنها تتجسد في تلك العقود التي تشترك فيها مؤسستين أو أكثر في الميدان الصناعي، من بلوغ هدف مشترك محدد بطريقة مشتركة من أجل تقاسم الأرباح الناتجة عنه، بالإضافة إلى هذه العقود يمكن أن تشمل ميادين متعددة كاستعمال الموارد الطبيعية الصناعية والغذائية، وهناك من عرف الشراكة بأنها:" مفهوم جديد للتنمية تتحول فيه علاقة بين الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة، وتدور[1]

ويمكن القول ابتداءا أن الشراكة كمفهوم وكظاهرة هي حديثة النشأة ، إذ لم تكن تعرف بهذا الاسم ولا بهذا الشكل على النحو الذي تمارس به حاليا ، وإنما الذي كان موجودا في الواقع هو بعض أوصافها **أو** دلالاتها كمفاهيم: الاتفاق ، التعاون ، التنسيق ، الحوار ، التقارب ، التحالف...الخ. وهي كلها مفردات يشملها مفهوم الشراكة.

وعليه لا يوجد هناك حاليا تعريف علمي دقيق لهذه الظاهرة ، وإنما الموجود منها هو ذكر لبعض شروطها أو عناصرها ، وبناءا على ما سبق يمكن تعريف الشراكة بأنها:" ذلك الإطار القانوني – السياسي الذي يجمع تحته أكثر من دولة ، تتفق بموجبه على تحقيق مستويات عالية من التنسيق والتعاون المشترك بينها في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة و الأمن ، تلتزم خلالها باحترام متساوي في أداء واجباتها ونيل حقوقها منها. وتتميز أيضا بكونها تستغرق مدة تطبيق طويلة. [2]ولهذا فإن الشراكة هي أكثر من مجرد اتفاقية ما، وأقرب إلى مفهوم التكامل الاندماجي بل ويمكن القول أن الشراكة بهذا المعنى هي إحدى الصور المثلى للتكامل أو هي أقرب إلى درجات نهاية الارتقاء في سُلَّم التكامل. ومن هذا الجانب فإن التكامل ظاهرة تستغرق في دلالاتها الشراكة ومعانيها، بالإضافة إلى مفردات الأخرى القريبة منها، كالتحالف والتعاون والحوار وغيرها. ونحن في دراستنا نبحث على العنصر الأساسي للشراكة وهو "**التكافؤ**" الذي هو بين دول ضفتي المتوسط بين الاتحاد الأوروبي في الشمال كقوة اقتصادية عالمية تجسد معني التكامل الاقتصادي من جهة ودول الضفة الجنوبية الفقيرة الغارقة في التبعية الاقتصادية والسياسة والفكرية وغيرها من جهة أخرى.[3]

وكما أن منطقة المتوسط قد حضيت باهتمام من قبل الحكام من جهة ومن قبل المنظرين للمنطقة من جهة أخري وذلك من حيث أنها كانت مهد للحضارات والثقافات وتعددها هذا ما جعلها تجسد القدم الحضاري في تاريخ البشرية وباعتباره كذلك أنها مهد الحضارات الدينية بمختلف الديانات السماوية ، هذا ما جعلها منطقة تمتاز بالبعد الجيو استراتجي في نظر أطماع الدول القوية عبر العصور وقد شهدت المنطقة المتوسطية حراك دموي عبر العصور بين الملك والرعية من جهة قصد الإطاحة بالسلطان الجائر تارة أخرى ، والصراع بين الديانة الإسلامية والصلبين من جهة قصد من ينفذ في المنطقة ويفرض ديانة وبمجمل القول يمكن أن نقول أن المنطقة المتوسطية قد شهدت فترات الحرب أكثر بكثير من فترات السلم لأسباب عدة أهمها غلبة الفكر الفردي لضفة الشمالية من السيطرة والتغلب على الفرد الجنوبي،[4] وكذا التقدم التكنولوجي الذي وصلت إليه أوروبا واحتكارها لها وكذا المنظرين والمفكرين الذين أسهموا في نهضة أوروبا من الركود الفكري جل هذه الأسباب كانت لها وقع كبير على العلاقة بين الشمال والجنوب مما أعطي بؤر التوتر والصراع مساحة كبيرة وهذا ما جسدته الحربين العالمتين الأول والثانية وما نتج عن الحرب الباردة بالرغم من أن المنطقة المتوسطية كانت بعيدة إيديولوجيا عن الصراع لكن مخرجات الصراع كان على أراضيها.[5] ولدراسة ظاهرة الشراكة في حوض المتوسط لابد من أن نعرج على الموقع الجغرافي للبحر المتوسط.

2. الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط.

إنه بحر ما بين عدد من القارات، يقع في قلب كل من إفريقيا وآسيا وأوروبا والدول المطلة عليه بالنسبة لأوروبا هي: أسبانيا، فرنسا، موناكو، إيطاليا، ألبانيا، يوغسلافيا سابقا، اليونان، قسم من تركيا، أما في آسيا فتشمل كل من فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا، وبالنسبة إلى إفريقيا فتشمل مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، طوله 3800 كلم وعرضه الأكبر 800 كلم ومساحته حوالي 3 مليون كلم^2،[6] ينقسم البحر الأبيض المتوسط على حوضين متميزين تفصل بينهما عتبة بعمق 135م ما بين سيسيليا وتونس، وينقسم كل حوض بدوره إلى عدة أحواض ثانوية، توجد مجموعة من البحار الضيقة في الحوضين الشرقي والغربي، في الغرب بحر التيريني بين سيسيليا وسردينيا، كورسيكا والضفة الغربية لإيطاليا وفي أقصى الغرب بين جنوب أسبانيا وإفريقيا بحوض "المناش" المتوسط وفي الشرق البحر الأدرياتي وبحر إيوان وبحر إيجا.

إنه تقسيم الذي دفع أحد الفقهاء إلى القول أن المتوسط ليس بحرا واحدا، بل مجموعة من البحار لكل واحد منها تاريخه، بالإضافة إلى اتصاله بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل

طارق، يتصل البحر المتوسط بالبحر الأسود بواسطة المضايق التركية البوسفورية والدردنيل، وبالبحر الأحمر بقناة السويس.

إن بحر الأبيض المتوسط ممر سهل يؤدي إلى مختلف أنحاء العالم، يوجد به عدد كبير من الجزر أهما جزيرة مالطا وجزيرة قبرص اللتان تشكلان دولتين وبعض الجزر الأخرى منها جزيرة سردينيا وكورسيكا وكريت ومايورك.

قديما كان البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى الشعوب هذه المنطقة قبل كل شيء طريقا للمواصلات أما الصيد والصناعات التي تستعمل المواد البحرية فلم تكن تمثل بالنسبة لتلك الشعوب سوى أهمية قليلة كما لعبت المواصلات في البحر المتوسط دورا حضاريا رائعا لأنها سمحت بربط علاقات بين الأمم المختلفة الأمر الذي ساهم في نشر الحضارات مما جعلها تؤمن تطور الشعوب ولكنها كانت في بعض الأحيان مصدرا للخلاف لأن تلك العلاقات لم تكن دائما علاقات بريئة بل غالبا ما كانت تطمح إلى فرض السيطرة وبالتالي التقييد بمبدأ حرية البحار وحتى إنكارها تماماً.

3. المؤتمر الناظم للشراكة بين دول ضفتي المتوسط:

تعتبر سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط خاصة بعد دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993،[7] ومنذ ذاك الوقت- بعد نهاية الحرب البارد وسقوط جدار بارين وتوحيد الألمانيتين- أصبحت أوروبا تفكر في إنشاء شراكة أورومتوسطية من أجل ضمان قوتها وإعادة هيبتها الدولية و خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وقيام نظام دولي جديد ليبرالي مهيمن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا قصد منها تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل.[8] وقد تبلورت الفكرة للشراكة في نهاية 1995 بإعطاء الانطلاق لمسار برشلونة للشراكة والتعاون بين دول ضفتي المتوسط. وأن عملية برشلونة كمبادرة متفردة وطموحة ، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديد ، وأنه هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت قريب من دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية.[9]

ومن بين أهم الأسباب التي دفعت المجموعة الأوروبية إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

– توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط هذا البحر وهذا العنصر يعد عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا كما يمثل عمقا من أعماق القوي الكبرى ألا وهي الارتقاء بمصاف القوي الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

– الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات الشرق الأوسط ، حيث يري الاتحاد من أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فاعلا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة.

– تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها ، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

– التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد ، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

– الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية و والاجتماعية وذلك بتخلص هذه الدول من أسباب القلق وبؤر التوتر والنزاعات.[10]

4. أهداف الشراكة الأورو- متوسطية

أكد بيان برشلونة في جانبه الاقتصادي على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الداعم والمتوازن لاستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في منابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة ازدهار مشترك[11]، وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:

– تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

– تحسين ظروف الحياة للسكان ، ورفع مستوي التشغيل ، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوربية المتوسطية ، وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف لابد من الارتكاز على ثلاث عناصر أساسية وهي:1- إنشاء منطقة تجارة حرة، 2- تنفيذ تعاون وتبادل اقتصادي 3- زيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

– التسليم بأن التنمية الاقتصادية لابد أن تبني عن طريق المدخرات المحلية والتي توجه للاستثمار وذلك بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

– خلق بيئة إدارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض.

– الاهتمام بالثروة السمكية والموارد المائية.

– تحديث القطاعات الزراعية بإعادة هيكلتها وزيادة المعونة الفنية التدريب.

– التعاون الجهوي كعامل مركزي يساعد على خلق منطقة التبادل الحر.

– التعاون الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم التعاون في مجال البيئة ومكافحة التلوث.
- تطوير الحوار والتعاون في مجال الطاقة والمياه.[12]

إن برنامج الشراكة المتوسطية جاء ليخاطب كافة دول الجنوب المتوسط وما يعني الدراسة بخصوص تطبيقاته هو المنطقة الغربية منه، وتحديد دول المغرب العربي الخمس، وعليه فإن الاتحاد الأوروبي أمضي مع هذه الأخيرة كل واحدة على حدى اتفاقية شراكة، وهي بحسب ترتيباتها التاريخي على النحو التالي:

- **تونس:** تعد أول دولة و مغاربية وقعت على اتفاقية في عام 1995 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998، وتعد تونس حسب الاتحاد الأوروبي دولة نموذجية من حيث حسن الأداء والعطاء الايجابي في مسار الشراكة، حيث قامت وحتى عام 2001 بإعادة تأهيل 600 مؤسسة كما تحصلت على 100مليون أورو إضافي على حسن الأداء، كما وصلت إلى مرحلة متقدمة في مسار الاندماج في "الشراكة" مع أوروبا.
- **المغرب:** وقع المغرب على اتفاقية في عام 1996 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2000.
- **الجزائر:** نظرا للظروف الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر، فإن هذه الأخيرة تأخرت في الالتحاق بمسيرة الانضمام إلى "الشراكة الأورو متوسطية" ، مقارنة بجارتيها السابقتين ، حيث أمضت على اتفاقية الانضمام في عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ في سنة 2005.
- **ليبيا:** أما بخصوص ليبيا فإن وبعد أن كانت عضوا ملاحظا منذ عام 1999 أخذت تستعد ومنذ 2004 على إثر رفع العقوبات الدولية عنها، للانضمام إلى "الشراكة"، ونظرا لظروفها ولوضعها الخاص بقي انضمامها معلقا إلى يومنا هذا.
- **أما موريتانيا:** فإنها استفادة وفي إطار اتفاقية **لومي** ثم **كوتونولا** من مساعدات مكونة في غالبيتها من هبات تتطابق مع احتياجاتها وقد انضمت إلى الاتفاقية سنة 2007.[13]

5. تمويل الشراكة الأورو- متوسطية :

تتمثل أدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية في إطار برنامج ميدا الذي تم تعديله سنة 2000 حيث يتم منح الأموال على شكل هبات وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج ، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الإستراتيجية المراد تنفيذها ، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية. وكما أن بنك الاستثمار الأوروبي يتدخل عبر قروض تمنح بالدرجة الرئيسة لعمليات التمويل (الحكومة الأصلية) الخاصة بالبني التحتية ، لكن منذ العام 2003 أي في أعقاب تأسيس آلية التسهيلات الأوربية المتوسطية للاستثمار

والشراكة وجرت إعادة توجيه تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي بشكل أساسي لتمويل القطاع الخاص.[14]

حيث يعتبر "برنامج ميدا" الأداة المالية الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون وتفعيل الشراكة الأورومتوسطية ، إذ بلغ الغلاف المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي لهذا البرنامج للفترة مابين 1995-1999 ما قدره 3424.5 مليون أورو من مجموع 4685 مليون أورو المخصصة للتعاون المالي ما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين.

وقد جري تفعيل هذه الاتفاقيات بطريقة تتسم بالتدريج إلى حد بعيد وذلك ابتداء من العام 1995 بالرغم من أن قسما لم تتم المصادقة عليه رسميا بعد ، إلا أن هذا لم يحل دون تطبيقه على أرض الواقع.[15]

لتطبيق برنامج "ميدا" تم تحديد خطين رئيسين كبيرين:

1- ينبغي على البلد المعني وضع برنامج إصلاحات توافق عليه مؤسسات "**بريتون وودز**"، أو تطبق برنامج يعترف بها أنها مشابهة وذلك بالتشاور مع المؤسسات المذكورة.

2- الانفتاح والمرونة بمفهوم الاتحاد الأوروبي: ويجري تنظيم التدخلات المالية و العملياتية للاتحاد الأوروبي(تحديد البرامج والعمليات الدعم المالي، المساعدات التقنية، ...الخ) في إطار برامج مشتركة وبناءا على وثيقة تحدد الإستراتيجية التي يجب إتباعها، وقد تم اختصار هذه الوثيقة إلى برنامج إرشادي وطني يتم على مرحلتين يدوم كل منهما بين 3-4 سنوات وإلى خطة تدخل سنوية تحدد لائحة المشاريع التي يجب تمويلها وكلفتها.[16] ولقد أضفي تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية ، بعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدي الشركاء المتوسطين وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص ، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص ، ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي:

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.
- عمليات مساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصادي و الخوصصة في البلدان المتوسطة الشريكة.
- تقديم منتجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال ومساعدات تقنية.

6. الخلفيات الحقيقية التي تقف وراء الإعلان على مشروع الشراكة الأورو متوسطية:

تكشف الخلفيات التي تقف وراء إعلان الاتحاد الأوروبي لمبادرته الخاصة بالشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط على الأهداف الحقيقية غير المعلنة التي حركت السلوك الأوروبي

في هذا الاتجاه ونظرا لصعوبة فك أحدهما عن الأخر لتداخلهما وترابطهما، فإنه يمكن رصد تلك الخلفيات على النحو التالي:

– ضمان الاستقرار السياسي لمنطقة جنوب المتوسط ويعكس هذا المعطي تطلع أوروبا وبحثها عن توفير استقرار دائم لها من خلال سعيها إلى إعادة تنظيم وترتيب محيطها الخارجي، واحتواء كافة مصادر التهديد والخطر المؤكد و المحتملة : الإرهاب والهجرة الغير الشرعية، تدفق طلبات العمل واللجوء السياسي والإقامة على أراضيها ، مظاهر التخلف والنمو الديمغرافي بالجنوب...الخ.وما يحمله ذلك كله حسب المنظور الأوروبي من مخاطر على استقرارها إذ تري في عرضها لمبادرة الشراكة على دول جنوب المتوسط كأحد أهم الأدوات فعالية لاحتواء هذه التهديدات وذلك عن طريق تشكيل رفاه مشترك بين الضفتين، وترقية مجتمع مدني نشيط.[17]

– وإنه وبناء على تشكيل الخريطة الجيو سياسية في العالم عموما، وأوروبا خصوصا ، ونحو عالم بدأت تترسخ فيه التكتلات العملاقة ، كما يسعي الاتحاد الأوربي إلى السيطرة والهيمنة على أكبر رقعة جغرافية ممكنة من حيث الأسواق وصرف المنتجات، وإلى ربط مناطق جغرافية قريبة إليها لتشكل مناطق اقتصادية وإستراتيجية كبيرة تقوي موقعها في التنافس على نشر قواعد سلوكها الاقتصادي في الاقتصاد المتوجه نحو العولمة، وإن هدف الاتحاد الأوروبي البعيد من مبادرة الشراكة المتوسطية يرمي من الناحية الاقتصادية إلى تحقيق هدفين اثنين هما:

– التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي، وتقوية المركز الأوروبي في تيار العولمة.

المحور الثاني: أثر الشراكة أورو متوسطية على الجزائر.

إن الجزائر لم تتولى التصريح عن أهدافها ضمن الشراكة، وكل ما نحصل عليه يأتي من دوائر الاتحاد الأوروبي، وفي هذا فإن موقف الجزائر من الشراكة يجب أن يوضح الأهداف وبلورة إستراتيجية لتحقيقها. وإن علامات عدم التكافؤ توضحها مسائل عديدة ، فمن حيث التنظيم والاندماج الإقليمي يلاحظ:

– أن الاتحاد الأوروبي يمثل نظاما إقليميا مترامي الأطراف-سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وثقافيا. وهو بهذا يمثل أحد أهم الفضاءات الإقليمية والعالمية.

– فشل النظام الاشتراكي وهيمنة النظام الليبرالي وتوجه معظم الدول نحو تحرير تجارتها الخارجية، وانضمامها طوعها أو كرها للمنظمة العالمية للتجارة.[(18)]

– بينما تنتمي الجزائر إلى تنظيمات سياسية واقتصادية ضعيفة ومفككة ليس لها هذا النفوذ على الدول الأعضاء أو ضمن علاقاتها مع الخارج. والسبب يرجع إلى غياب مدرك جماعي أو

حتى شبه جماعي بالرغم من العوامل التاريخية والدينية. التي تجمع دول الأعضاء فيها ولهذا ظلت تتنافس من أجل البحث عن التعاون مع قوى الخارجية كما هو حاصل مع الاتحاد الأوروبي تحديدا وهو ما عبرت عنه الاتفاقيات الانفرادية التي وقعتها تونس والمغرب وبلدان عربية أخري بصفة فردية مع هذا الاتحاد.

وعلى مستوي البعد الاقتصادي والتجاري، هناك دلائل توضح عدم التكافؤ بين الجزائر و أوروبا منها:

1-أن دول الاتحاد الأوروبي تنعم باستقرار وأمن اقتصادي في أعلى مستوياته، بالرغم من بعض الأزمات مثلما هو الحال في أيرلندا الشمالية وفي كورسيكا الفرنسية و الباسك الاسباني.

2-وفي المقابل تعيش الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 وضعا متأزماً خطيرا على المستويات الاقتصادية وغير الاقتصادية، لذلك تخوف دول الاتحاد الأوروبي من الاستثمار في الجزائر بسبب ما شهدته من أزمات الاقتصادية وسياسية خلال عقد التسعينات القرن العشرين تمنع الاستقرار وبعث السلم، بل وتناضل في سبيل إعاقة توقيع اتفاقية شراكة بين الطرفين.

3-تتسم اقتصاديات الدول الأوروبية بالتنوع وحركية والإنتاج الوفير والقدرة التنافسية بينما اقتصاد الجزائر يعيش في أزمة طال أمدها بالإضافة إلى أنه يفتقر للإنتاج والتنوع والقدرة التنافسية، فهو اقتصاد "أحادي الإنجاب" يعتمد اعتماداً شبه كلي على النفط و الغاز، وأخيرا فإن صادراتها من غير النفط والغاز والتي لا تتعدد قيمتها النقدية 500 مليون دولار هي محل تنافس من قبل اسبانيا والدول المغاربية الأخرى التي تنتج المنتجات نفسها.

إذا هناك فوارق شاسعة وتباين وتناقض واضح في العديد من القضايا بين أوروبا والجزائر: في الإنتاج والدخل والتجارة وفوائدها وعدد السكان والنمو والبطالة والاستثمار. ناهيك عن الاختلاف بل والتناقض في البني التحتية والمؤسسات السياسية و السوسيو- اقتصادية والثقافة ...بين النظم السياسية في أوروبا من جهة والجزائر من ناحية أخرى.

1- برامج الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر بعد الشراكة المتوسطية:

لقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت لها الأثر على المستوى الداخلي و الخارجي مما جعل الاقتصاد الوطني الجزائري يسير نحو التصحيح الهيكلي وإحداث تحولات في الجانب الاقتصادي عن طريق تطبيق سياسات معينة، وترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا[19]، ومن أهدافه ما يلي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام خارج المحروقات.
- تحقيق نسبة التضخم إلى 10.3%.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.
- أن يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.[20]

حيث تميزت هذه الإصلاحات الاقتصادية بمجموعة من المزايا الايجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق معدل مابين 3.4% و4.5% من السنوات 1995 و 1997.
- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996.
- انخفاض معدل التضخم من 21.7% إلى أن يصل إلى أدني مستوي له سنة 1997 إلى 7%، وهذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.
- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997. وأن في سنة 1995 كان إجمالي الدين الخارجي 31.576 مليون دولار.[21] ولتنعدم الديون الخارجية في ظل البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر من جراء ارتفاع سعر البترول في بداية القرن الواحد والعشرين.

ويعتبر مشروع إقامة شراكة اقتصادية ومالية هدفا جوهريا لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان العالم الثالث، وخاصة الجزائر وذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة في حوض المتوسط باعتباره الهدف المتوخي من الشراكة الأورو- جزائرية، وكذا تحقيق الأمن والاستقرار وأن الجزائر شهدت عشرية سوداء ،

2- آثار الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر

ومن أهم الآثار التي يجب أن تبرزها الشراكة الأورو جزائرية نبرزها فيما يلي:

أ- من حيث الايجابيات:

إن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عاد بالفائدة على الجزائر في مختلف الميادين ومنها:

1- قبول الاتحاد الأوروبي التفاوض مع الجزائر في فترة كانت تعيش فيه أزمة داخلية وصراعات والعزلة المفروضة عليها.

2- خروج الجزائر من العزلة التي كانت مفروضة عليها، وأصبحت تلعب دورا هاما على الساحة القارية والدولية وتساهم في حل بعض النزاعات والقضايا التي تشغل المجتمع الدولي.
3- تشجيع الاستثمار المباشر داخل الجزائر ومنح امتيازات للمستثمرين الأجانب.
4- إنعاش الاقتصاد الجزائري وتشجيع المؤسسات والعمل خارج إطار المحروقات.
5- منح فرص للمنتوجات الجزائرية من دخول السوق الدولية من خلال منطقة التبادل الحر.
6- استفادة الجزائر من خلال المساعدات المالية المقدمة لها من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا 1 وميدا 2.

ب- من حيث الإخفاقات:

سيتم التطرق إلى السلبيات التي تنجم عن دخول الجزائر لهذا الاتفاق وهي كالتالي:
1- الوضع غير المتكافئ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي يضع الجزائر في تبعية دائمة للدول الأوروبية.
2- المؤسسات الجزائرية ليست في مستوى تحدي الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة ولا في مستوى الحفاظ على كيانها بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ لأن الجزائر لم تقم بإعادة تأهيل مؤسساتها وجعلها تتجاوب مع المعايير الدولية، إذ توجد حوالي 2400 مؤسسة لا تخضع للمعايير الدولية.[22]
3- بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن معظم صادراتها تعتمد على العائدات النفطية.
4- الجزائر لا تملك المنتوج المناسب الذي يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.
5- ارتفاع نسبة البطالة نتيجة خصخصة الشركات وتسريح العمال.
6- حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة فتح الأسواق وإلغاء التعريفة الجمركية.[23]

كما أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموعة إيرادات الدولة ، بإضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، إذ تمثل إيرادات الجمركية الجزائرية نسبة 23.4% من مجموع الإيرادات أي نسبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65% حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2%من مجموع الإيرادات. وبالتالي فإن تخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقية الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1.4 مليار دولار سنويا أي نسبة

2.2% من الناتج الإجمالي ، واحتمل انخفاض مقابل في النفقات العمومية وهذا سبب في انخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي التي تتجاوز نسبة 60%.[24]

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية لسنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما قامت وزارة المالية بتوقعات الخسائر المالية لسنوات متعددة خلال أربع سيناريوهات متوقعة وهي كالآتي:

- **السيناريو الأول:** خسائر الميزانية سنة 2006(وهو تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولي من السلع: يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دينار من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي نسبة 0.4 % من الناتج الإجمالي لسنة 2004.
- **السيناريو الثاني:** خسائر الميزانية سنة 2008: حيث يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي نسبة 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.
- **السيناريو الثالث:** خسائر الميزانية سنة 2013، حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما مقداره 118 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي نسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.
- **السيناريو الرابع:** خسائر الميزانية سنة 2018، حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة ، أي نسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.[25]

وفي هذا الإطار تؤكد السلطات الجزائرية على أنه من الضروري تعويض تكاليف إعادة التأهيل على الأقل بدعم مالي في حدود 03 ملايير دولار سنويا وهذا لمدة عشر سنوات.

فهذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الاختلالات التي سيخلفها هذا الاتفاق نتيجة التفكيك الجمركي على المالية العامة لدول جنوب المتوسط عامة والجزائر خاصة. لاسيما إن لم تتمكن من تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية، والنفقات الإضافية لتمويل عملية التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.[26]

المحور الثالث: الإجراءات المرافقة التي باشرتها الجزائر لإنجاح الشراكة.

تبنت الحكومة الجزائرية ثلاث محاور رئيسية في سياستها التطورية بغية إنجاح عملية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عرفت من خلالها برامج لإصلاح ثلاث قطاعات رئيسية حيث انصب الإصلاح في القطاع الصناعي على ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما القطاع الفلاحي فحضي مجال الزراعة بالنصيب الأوفر من الاهتمام وعرف قطاع المبادلات التجارية اهتماما كبيرا بترقية الصادرات خارج المحروقات بناءا على خلل العجز الهيكلي الذي يطغى على صادراتها.

1. إعادة تأهيل النسيج الصناعي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1- الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن حصر أهم الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ما يلي:

أ- تأهيل النظام القانوني و التشريعي:

بدأ الاهتمام بتطوير وترقية قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح بصدور القوانين التالية:

- **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

لتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،عملت الجزائر وفقا المرسوم التنفيذي رقم 05-165 لسنة 2005 ،على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمتابعة البرامج الوطني للتأهيل وتوفير الظروف اللازمة لذلك وكذا اقتراح التصحيحات اللازمة والدورية.

- **تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي خارج قطاع المحروقات:**

كرس هذا القانون الاستثمار بموجب الأمر رقم: 03/01 لسنة 2001 ،الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة من هذا الأمر والذي جاء ليحل محل القانون رقم 93-12، وقد جاء القانون لتقديم التصحيحات الضرورية ،وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وتحسين المحيط الإداري و القانوني، وتم تعديله سنة 2007 ، وهو مرشح للتعديل لسنة 2016. كما قد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايدا مستمرا خاصة بعد مرور فترة اللاستقرار، حيث احتلت الصدارة في عام 2007، بجلب 5.3 مليار يورو، مقابل 2.4 مليار يورو عام 2006.[27]

ب- تأهيل النظام الجبائي:

زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001 ،يمكن أن يستفيد المستثمر من المزايا التالية:

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 02% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

ج- تأهيل الجهاز المصرفي:

في هذا الإطار تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تكييف النظام المالي والمصرفي و تفعيله عن طريق لامركزية القرار في منح القروض، وتشجيع فتح بنوك خاصة التي جاء بها قانون النقد و القرض ،ومن أجل الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،وتم إنشاء صندوقين جديدين في جانفي 2004 هما:صندوق ضمان القروض وصندوق الضمان ضد أخطار الاستثمار.

د- تأهيل العنصر البشري

باعتبار العنصر البشري المحور الأساسي في عملية التغيير عمدت الجزائر على تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطية ،وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية ،كما أقامت برنامج التعاون الجزائري الألماني قصد تحسين أعوان المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ-تأهيل المحيط الإداري:

ويأتي هذا بإرفاق كل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها لتجسيد ذلك حيث تتمتع بالتفويض الكامل والمصداقية الكبيرة ،مما سمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع ، خاصة مع استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غلاف مالي قدره 04 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ، والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير القطاع.[28]

2-1-البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أ- البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي:

أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعي، حيث يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية والعمومية منها أو الخاصة ، وذلك لترقية التنافسية الصناعية، وتحسين كفاءة المؤسسات بتكييف جميع مكوناته من الأنشطة المالية والمصرفية ، الإدارية ، الجبائية، وتتجلى أهدافه في عصرنة المحيط الصناعي وتطوير وترقية الصناعات من أجل رفع القدرة على المنافسة إضافة إلى تدعيم قدرات هيئات الدعم لتحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية، وتشرف على هذا البرنامج المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية واللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية وصندوق ترقية التنافسية الصناعية. (29)

ب-البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية والصناعات التقليدية من جهة واللجنة الأوروبية من جهة أخرى ويدخل في إطار برنامج ميدا والذي يعتبر الأداة الأساسية التي يعتمد الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية، وفي هذا الشأن تم تخصيص 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات.(30)

وينبثق هذا البرنامج عن التعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية ، ويهدف إلى رفع من تنافسية المؤسسات ،وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير، ومراقبة المؤسسات الجزائرية في أربع قطاعات السكن والعمران والفلاحة والصيد البحري ،حماية المحيط وتسيير الموارد المائية وترقية النشاط الاقتصادي والشغل.(31)

3-1-تنمية وتطوير قطاع الفلاحي:

إدراكا منها لأهمية القطاع الفلاحي باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد الوطني باشرت الجزائر منذ التسعينات إصلاحات عديدة من أجل بث هذا القطاع وتطوره وهو ما أصبح ضرورة أكيدة في ظل التحديات المحلية والدولية وذلك عن طريق مجموعة من السياسات والتي تمثلت في عدة من المخططات منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي دخل حيز التطبيق سبتمبر 2000 وذلك في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي أبرز هذه المخططات ، وقد رصدت له الدولة غلافا ماليا قدره 65 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل نسبة 12% من القيمة الإجمالية

لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الأول، وقد حقق هذا المخطط بعض النتائج الايجابية كالزيادة الملحوظة في الإنتاج الفلاحي والتي مكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الفواكه والخضر بالإضافة إلى توفير أكثر من 171.000 منصب شغل فلاحي، كما تم خلال هذا المخطط تأهيل 307.000 مستثمرة فلاحية وضمها إلى جهاز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.(32)

4-1- ترقية الصادرات خارج المحروقات:

ارتبطت عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات بمجموعة من الإجراءات المؤسساتية وأخرى تنظيمية نذكر منها:

أ- الإجراءات المؤسساتية:

سعيا منها لتطوير التبادل الخارجي استحدثت الدولة إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات ومن أبرز الجهود في المجال المؤسساتي نذكر: (33)

- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:**

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174/05 في جوان 2004، من بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف الأساسية الإستراتيجية المتعلقة بتطوير الصادرات، وكذا المشاركة في تطوير البرامج والإجراءات المتخذة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- **الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات:**

تم إنشاء الديوان الجزائري للتجارة الخارجية عام 1996 وفي سنة 2004 تم تحويل الديوان إلى وكالة وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهي مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة التجارة وقد كلفت هذه الوكالة بالمساهمة في تطوير المنتجات المحلية وتنويع الصادرات الجزائرية من خلال المهام المكلفة بها وهي:

– تحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.

– إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.

– وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية الجزائرية.

ب- الإجراءات التنظيمية:

تتعلق الإجراءات التنظيمية أساسا بتسهيل عمليات التصدير من خلال تبسيط هذه العملية وتحفيزها من خلال الإعفاءات الضريبية الدعم المالي ومنها: (34)

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في عملية التصنيع وبيع السلع الموجه للتصدير.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ذات العمليات الموجهة للتصدير.
- الإعفاء الدائم من الضريبة على الأرباح الشركات.
- التسهيلات على مستوى الموانئ.(35)

لقد ساهمت هذه الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة الجزائرية لإنجاح الشراكة في ارتفاع الصادرات خارج المحروقات إلى الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ معدل نموها 99.75% سنة 2010 مقارنة بعام 2003، محققة بذلك تحول من 517 مليون دولار سنة 2003، بنسبة 3.59% إلى 1005 مليون دولار عام 2010، بنسبة 3.66% وهو ما يؤشر لإمكانية اكتساب الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قدرة النفاذ للأسواق الأوروبية، إلا أنها تبقى تسجل مستوى ضعيف مقارنة بقيمة الصادرات من المحروقات.

أما واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي فبلغت سنة 2010 نسبة 51.15% من واردات الجزائر الإجمالية مسجلة بذلك انخفاضاً بعدما كانت سنة 2003 تمثل 58%، وكما أن انخفاض حصة الاتحاد الأوروبي من واردات الجزائر لم يقابله انخفاض في قيمتها وإنما الزيادة المستمرة ويرجع ذلك لارتفاع قيمة الواردات الكلية. وبالتالي فإن الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية كانت قبل توقيع على اتفاقية الشراكة لكنها اتخذت في إطار تأهيل الاقتصاد الوطني حتى يتكيف مع المتغيرات الدولية والمنافسة العالمية آخذة بها كخطوة تمهيدية للدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا أنه يتعين على الجزائر التحرك والقيام باتخاذ الإجراءات الكفيلة لإنجاح هذا المسار من خلال وضع إستراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني وتجنيبه للآثار السلبية المحتملة أو على الأقل التقليل منها.

الخاتمة:

من خلال هذا التحليل يمكن القول أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقي عرضة للصدمات الخارجية ، وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية وسياسات الإحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات السابقة والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة الغير التنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق فإن السيناريو المتوقع لأثر اتفاق التبادل الحر بالنسبة لاتحاد الأوروبي ستكون ضعيفة، كون أن التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشر الكفاءة والسعر التي ستحصل عليه مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من التخفيضات الجمركية مثل المنتوجات الصينية، وبالتالي سيكون الأثر الكمي للصادرات ضعيفا، وبالمقابل وعلى المدى القريب فلن تكون هناك آثار أيضا على الواردات الوافدة من الجزائر، باعتبار أن ليس هناك تفكيك أو إلغاء جمركي ينبغي أن يقوم به الاتحاد الأوروبي على السلع الجزائرية، طالما أن الأسواق الأوروبية للسلع الصناعية الجزائرية مفتوحة منذ أمد بعيد، في حين أن العراقيل على السلع الزراعية تم الاحتفاظ بها.

وما يجب التنويه إليه هو أن اتفاق الشراكة سيؤدي بالجزائر إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، وهذا يمثل تهديدا وتقييدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي.

وما يجب الإشارة إليه أنه من البنود التي جاءت بها اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي احترام قواعد المنشأ والمتمثلة في الشروط الواجب توافرها في عملية الإنتاج لكي تتمتع السلعة أو المنتوج المصدر بالمزايا والإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاقية فهي عبارة عن مراحل تصنيع معينة ينبغي أن تمر بها السلعة لكي تكتسب صفة المنشأ، ومن ضمن هذه الشروط السماح للمنتج الجزائري باستيراد مكونات إنتاج أوروبية المنشأ(مدخلات أوروبي)، وبالتالي فإنه لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالنظام الدولي وفق متطلبات العولمة الاقتصادية والتحولات في الأنظمة الاقتصادية ومنح الاقتصاد الجزائري صفة التنافسية من خلال إعادة تنظيم وتوجيه النمط الاقتصادي المتبع.

الهوامش:

[1]عبد الأمير السعيد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، القاهرة: دار الأمين، للنشر والتوزيع، 2007، ص127.

[2] اعمر بوزيد، شركاء أم متنافسون: سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية –الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا)، الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2013، ص 68.

[3]عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015، ص48

[4]جمعية أتاك، أحوال بلاد المتوسط في عصر العولمة، بيروت: دار الفرابي، 2014 ، ص 72.73.

[5]عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من اجل المتوسط –الأبعاد والأفاق-، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص.17.

[6] محمد سليم سمارة، "التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002، ص 139.

[7] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية –مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، القاهرة: دار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2001، ص 69.66.

[8]جمعية أتاك، مرجع سابق ذكره، ص 75.

[9] على الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 192.193.

[10] إبراهيم بوجلخة، "دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية –دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، رسالة ماجستير، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013. ص 115.110.

[11] عياشي كمال، عمر الشريف، الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي) مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، الملتقى الدولي: أثار والانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يوم 14/13 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2006، ص03.

[12] Les instruments financiers , (02/02/2011) http.//www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/ Europe-méditerranée/ instruments financiers. Shtml , 10/09/2008, p23.24.

[13] بوزيد اعمر، مرجع سابق ذكره، ص 318.320.

[14] زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، العدد 05، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2008، ص 64.65.

[15] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسين لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية"، الندوة العلمية الدولية: "حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، الجزائر: 8-9 ماي 2004.

[16] جمعية أتاك ، مرجع سابق ذكره، ص 81.

[17] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية متوسطية، الجزائر: ابن نديم للنشر والتوزيع، 2013، ص 111.112

[18]زعباط عبد الحميد ، مرجع سابق ذكره، ص 60. 61.

[19]كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 8، بسكرة، جانفي 2005، ص 12.

[20] عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 11، 1998، ص 75.

[21] بوعتروس عبد الحق " سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: الانجازات و التحديات" الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، سطيف، 30/29 أكتوبر 2001.

[22] هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية : 2010 ، ص 270-271.

[23] أحمد التلاوي، " القمة الأورو- متوسطية اتجاه غير واضح للريح " تم الاطلاع عليه يوم 2014/12/11 ، متاح في الانترنت على: WWW.Ihwanonline.com

[24]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي، لسنتي 2004و 2006.

[25] جليدي نور الدين، بوعافية رشيد، الاقتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال، الجزائر: منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، 2012، ص 483.

[26]نفس المرجع، ص 485.

[27]شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، " الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط ، خيارات المستقبل"، الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 426.

[28] مسغوني مني، "نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر: جامعة ورقلة، 2012، ص 128.130.

[29] نفس المرجع، ص 130.

[30] أتشي شعيب، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، 2008، ص 141.

[31]المرجع نفسه، ص 146.147.

[32]هويدي عبد الجليل، "انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، الجزائر: 2008، ص 141.

[33] بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد 11، الجزائر: 2011، ص 118.119.

[34]هويدي عبد الجليل، مرجع سابق ذكره، ص 142.

[35]المرجع نفسه، ص 142.